لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الرابعة والأربعون
"إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"

روما، إيطاليا، 9–13 أكتوبر/تشرين الأول 2017

منتدى لجنة الأمن الغذائي العالمي
بشأن تمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية – ملخص الرئيس
مع مسودة نتائج

1- تكتسي المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكينها أهمية محورية بالنسبة إلى تحقيق رؤية اللجنة المتمثلة في الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ، وتحقيق الأمن الغذائي للجميع، من خلال رفع مستوى التغذية، وتحسين الإنتاجية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية، وتحسين حياة السكان في المناطق الريفية مع المشاركة الكاملة والمنصفة في عملية صنع القرار. ومن دون تحقيق المساواة بين الجنسين، لن يتحقق الإعمال الكامل لحقوق المرأة والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لها، لا سيما بالنسبة إلى المرأة الريفية والأمن الغذائي والتغذية.

2- وإن التركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واضح في جميع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، بوصفه هدفا قائما بذاته –الهدف 5 –وفي مختلف أجزاء خطة عام 2030 على السواء.

3- وتمثل هدف منتدى لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن تمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية (المنتدى) في مناقشة التحديات التي لا تزال تعترض سبيل تحقيق تمكين المرأة، وفي النهوض بفهم مشترك لكيفية تطورها في سياق الأمن الغذائي والتغذية.

4- وقد انصب تركيز الجلسة الصباحية على تحديد التحديات المستجدة والحواجز المستحكمة أمام تمكين المرأة وعلى الصكوك القانونية والسياساتية الهادفة إلى تجاوزها.

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

mu756

5- ويمكن تلخيص الرسائل الأساسية التي انبثقت عن المناقشات في النقاط التالية:

(أ) دور النساء كحملة للمعرفة وعوامل لإحداث التحول باتجاه نظم إنتاج أكثر استدامة، بما في ذلك الزراعة الإيكولوجية؛

(ب) أهمية الجمعيات ذات التنظيم الذاتي ودور الحركات الاجتماعية في تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة من خلال القيادة النسائية والمشاركة على قدم من المساواة في صنع القرار على جميع المستويات؛

(ج) أهمية القضاء على القوالب النمطية الجنسانية والتمييز الهيكلي كشرط مسبق لمعالجة الاختلالات في موازين القوة؛

(د) الحاجة إلى توسيع مفهوم البيانات المصنّفة حسب نوع الجنس بما يتجاوز الإحصاءات وإدراج تجارب حياة النساء الحقيقية؛

(هـ) أهمية الإقرار بعمل الرعاية غير المدفوع الأجر الذي تقوم به النساء وعملهن الإنتاجي؛

(و) أهمية الإرادة السياسية لتحفيز تغيير ثقافي من أجل الإعمال الكامل لحقوق المرأة؛

(ز) الحاجة إلى تنفيذ الأطر المعيارية القائمة ورصدها وتوفير ما يكفي من الموارد لها من خلال وضع الميزانية على أساس جنساني، باعتبارها مساهما كبيرا في النهوض بتمكين المرأة وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات؛

(ح) أهمية المشاركة النشطة للفتيان والرجال في تنفيذ الأطر المعيارية الحالية؛

(ط) ضرورة إدراج الجوانب التغذوية في مفهوم الحق في غذاء كاف؛

(ي) أهمية المساواة بين الجنسين في الحصول على عمل لائق وأجور متساوية؛

6- وخصّصت جلسة بعد الظهر لتحديد الطرق التي يمكن من خلالها للجنة الإسهام في تسريع وتيرة التقدم نحو تمكين المرأة. وتحقيقا لهذه الغاية، كانت هناك ثلاثة أسئلة وجّهت المناقشات الجماعية:

(1) كيف أن النتائج السياساتية للجنة تؤدي إلى تعزيز تمكين المرأة وحقوقها والمساواة بين الجنسين باعتبار ذلك شرطا أساسيا لضمان الأمن الغذائي والتغذية؟

(2) مع الأخذ في الاعتبار ولاية اللجنة، ما هي الخطوات الملموسة التي يمكن لها اتخاذها من أجل مواصلة النهوض بتمكين المرأة وبحقوقها والمساواة بين الجنسين في عملها الرامي إلى إحداث تحول ملموس نحو المساواة بين الجنسين وتعزيز تنفيذ التوصية العامة رقم 34 (2016) بشأن حقوق المرأة الريفية الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة؟

(3) ما هي الإجراءات اللازمة وما هي الجهة التي تلتمسها من أجل تعزيز محتوى الأطر المعيارية الوطنية والدولية لتمكين المرأة وتنفيذها؟

7- وتضمنت النقاط الرئيسية المنبثقة عن عروض المقررين ما يلي:

في ما يتعلق بالسؤال (1):

- لقد أخذت منتجات اللجنة السياساتية في الاعتبار الأبعاد الجنسانية للأمن الغذائي والتغذية. ومن الناحية الأخرى، فإن نتائج اللجنة ضعيفة من حيث الرصد والمساءلة؛
- إن الافتقار إلى المعلومات بشأن ما يحدث في الميدان يجعل من الصعب أيضا تحديد مستوى الإقبال والاستيعاب؛
- تم التأكيد على ضرورة تغيير الخطاب في ما يتعلق بالنظر إلى نظم الأغذية ككل إضافة إلى الاعتراف بحقوق المرأة كقضية سياسية؛
- تم التشديد على أهمية دور المرأة، خاصة المرأة الريفية، باعتبارها صاحبة حقوق.

وبالنسبة إلى السؤال (2):

- ينبغي للجنة: الإقرار بأن تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وخطة عام 2030 غير ممكن بدون إعمال حقوق المرأة وتمكينها؛ وتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تماما في كل عمل اللجنة؛ ومواصلة تشجيع مشاركة المرأة والإصغاء إلى أصوات الأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي في اللجنة؛ والنظر في كيف يمكن للجنة تعزيز تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتوصية العامة رقم 34 في عملها؛
- وينبغي للجنة مواصلة العمل بالاستناد إلى الأطر القانونية والسياساتية القائمة والمضي قدما من خلال تعزيز تنفيذها ورصدها؛
- ينبغي للجنة إدراج المنظور النسوي في مرحلة مبكرة عند إعداد الوثائق التي ستسفر عن نتائج سياساتية، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس ومع مراعاة الأسباب الجذرية لعدم تمكين المرأة وعدم المساواة بين الجنسين.

وفي ما يخص السؤال (3):

- تمت الإشارة إلى الإقرار بالحق في غذاء كاف ومبدأ السيادة الغذائية؛ ودعم المنظمات الشعبية التابعة للنساء والإرادة السياسية على المستوى القطري باعتبارها إجراءات ذات أولوية؛
- أشير أيضا إلى التعاون الوثيق بين الوكالات التي توجد مقارها في روما.

مسودة نتائج مقترحة لكي تقرّها اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين

إنّ اللجنة:

(1) ترحب بمنتدى اللجنة بشأن تمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية الذي جمع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة لمناقشة التحديات التي لا تزال تعترض سبيل تحقيق تمكين المرأة وللنهوض بفهم مشترك للحاجة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والإعمال الكامل لحقوق المرأة، باعتبار ذلك شروطا أساسية لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية؛

(2) تحيط علما بنتائج المنتدى، على النحو المبين في الوثيقة CFS 2017/44/7 (ملخص الرئيس)، وتلفت على وجه الخصوص الانتباه إلى ضرورة أن تفي الحكومات بالتزاماتها بتحقيق المساواة بين الجنسين، وحقوق الفتيات والنساء وتمكين المرأة من خلال ترجمة تلك الالتزامات إلى سياسات وبرامج واستثمارات وطنية وموارد بشرية ومالية كافية؛

(3) تسلّط الضوء على ضرورة العمل من أجل قيام الأجهزة المعنية بتنفيذ ورصد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة عن الأمم المتحدة، ولا سيما التوصية رقم 34 (2016) بشأن حقوق المرأة الريفية؛

(4) تشدّد على أهمية تعميم المساواة بين الجنسين وحقوق الفتيات والنساء وتمكين المرأة في جميع مسارات عمل اللجنة ومنتجاتها ووثائقها؛

(5) تطلب إدراج التدابير الرامية إلى تعزيز تمكين المرأة وحقوق الفتيات والنساء والمساواة بين الجنسين في خطة عمل اللجنة استجابة للتقييم المستقل للجنة.